

دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية

الأستاذ الدكتور، علي همال
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية
جامعة باتنة، الجزائر

Abstract:

Recent WTO and UNCTAD statistics show the fast growing process of regional and bilateral agreements as well as a radical change in their nature and scope to include goods and services - i.e investment, intellectual property and security and political aspects. This has led us to raise questions about the motives at a time when multilateral negotiations are taking place with a view of liberalizing the movement of goods and services in response to globalization. The first section of this paper concentrates on the main characteristics of these agreements and their motives. As for the second section, it is concerned with the reasons behind the extension of these agreements to intellectual property and its expected effects in this context.

ملخص:

تبين الإحصائيات الأخيرة للمنظمة العالمية للتجارة WTO ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تسارعا كبيرا في وتيرة الاتفاقيات الجهوية والثنائية من جهة وكذا تغير جذري في طبيعتها وتوسيع مجالها لتشمل السلع والخدمات بما فيها الاستثمار والملكية الفكرية والجوانب الأمنية والسياسية. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن دوافع ذلك في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات متعددة الأطراف بهدف تحرير حركة السلع والخدمات استجابة لموجة العولمة التي تسود العلم حاليا. وتركز هذه الورقة في الجزء الأول منها على أهم خصائص هذه الاتفاقيات ودوافعها. أما الجزء الثاني منها فيخصص لدراسة دوافع توسيع هذه الاتفاقيات إلى الملكية الفكرية والآثار التي قد تترتب عنها في هذا المجال.

1- أهم الاتجاهات للاتفاقيات الجهوية والثنائية وخصائصها:

تبين إحصائيات UNCTAD وWTO الأخيرة بأن المتوسط السنوي لعدد الاتفاقيات المبرمة المبلغ بها للمنظمة منذ إنشائها بلغ 15 اتفاقية أي ما يزيد عن خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل إنشائها. وعلى عكس ما كانت عليه هذه الاتفاقات في الماضي حيث كانت عادة تتم بين الدول المجاورة لبعضها البعض وتشمل أعدادا محدودة فإن الجديد في الاتفاقيات الأخيرة هو كونها تبرم بين دول غير جوارية وحتى بين التكتلات نفسها. أما مجالها فلم ينحصر في التجارة والسلع كما كان سابقا بل يشمل أيضا الجوانب الأمنية والسياسية والخدمات بما فيها الملكية الفكرية والاستثمار. فالاتفاقيات الحديثة تهدف إلى اندماج أوسع مما كانت تهدف إليه سابقاتها.

أما الدوافع الرئيسية لهذه الاتفاقيات فإنها من جانب الدول المتقدمة تشمل الجوانب الأمنية والسياسية وكذا نزاع الحواجز المختلفة أمام حركة السلع والخدمات المختلفة. كثيرا ما يتم اختيار الشركاء لأسباب سياسية وأمنية لدرجة أن الجانب الاقتصادي أصبح ثانويا. مما جعل أمانة المنظمة العالمية للتجارة تعتبر مثل هذا الاختيار إضعافا للفرص الاقتصادية التي تهدف إليها الاتفاقيات التجارية الجهوية والثنائية². تهدف الدول المتقدمة في معظم هذه الاتفاقيات إلى ضمان أمنها وكذا تحسين

موقفها التفاوضي في المفاوضات المتعددة الأطراف وذلك من خلال التعهدات التي تحصل عليها على المستوى الجهوي والثنائي. كما أن معظم هذه الاتفاقيات تتضمن التعهدات من جانب الدول النامية بشأن الحكم الراشد والديمقراطية. وعدم التراجع عن تعهداتها بشأن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما الدوافع الاقتصادية فتتمثل خاصة في فتح الأسواق أمام منتجاتها وخدماتها ذلك أنها تعرف مسبقاً قدراتها التنافسية بالمقارنة مع شركائها من الدول النامية.

كما أن فشل المفاوضات متعددة الأطراف خاصة أثناء الندوة الوزارية لـ WTO في CUNCUN فقد جعل القوى الاقتصادية الكبرى تعلن صراحة عن خيبة أملها وتصرح بأن أولوية أولياتها في السنوات القليلة القادمة ستكون مرتكزة على الاتفاقيات الجهوية والثنائية وهو ما يدل على أنها تنوي إضعاف المعارضة خاصة من الدول النامية كمجموعة 22³ عن طريق المفاوضات الثنائية والجهوية حيث عادة ما تكون علاقات القوى فيها لصالحها. وهو ما حدث فعلاً بعد ندوة CUNCUN حيث كانت الولايات المتحدة تعقد مفاوضات ثنائية وجهوية مع عدد من دول أمريكا اللاتينية وتحصلت منها على تعهدات تتناقض تماماً ومواقفها السابقة، واستمر الضغط عليها حتى أعلنت انسحابها من مجموعة 22.

إذا كانت دوافع الدول المتقدمة واضحة فإن هناك تساؤلات تطرح بالنسبة لتهافت الدول النامية على مثل هذه الاتفاقيات بالرغم من أنها تعرف جيداً بأن موازين القوى ليس في صالحها. عادة ما يكون الدافع لها هو رغبتها في الاندماج في مسار العولمة والاتحاق بالركب قبل فوات الأوان.

فالشراكة مع الدول المتقدمة ينظر إليها من جانب متخذي القرار في الدول النامية على أنه وسيلة لهيكلة اقتصادياتها ورفع قدراتها التنافسية عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا. كما أنها وسيلة للانتقال إلى اقتصاد السوق والتعددية السياسية. ولكن كيف يمكن تفسير هذا الإقبال في ظل فشل الدول النامية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف التوصل إلى نتائج تخدم مصالحها العامة؟ فهل يمكن تحقيق تلك المصالح المتمثلة خاصة في التنمية المستدامة من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الجهوية؟ وكيف يمكن لهذه البلدان التي تفتقر إلى الإمكانيات المالية والبشرية للمساهمة الفعلية في المفاوضات متعددة الأطراف أن تضيف أعباء أخرى بدخولها مفاوضات موازية لذلك على المستويين الثنائي والجهوي؟ يؤكد في هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2001: «فالتجربة العملية في المفاوضات الأخيرة حول السلامة الحيوية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة قد أوضحت ان حفنة فقط من الدول النامية تمتلك الموارد للتفاوض من مراكز تعكس مصالح مواطنيها»⁴. أكثر من ذلك فقد لاحظ بعض الخبراء الأمميون المختصين في التنمية بأن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة هي التي لم تشارك بشكل فعال في هذه المفاوضات مما جعل الدول المتقدمة تسيطر على طاولة المفاوضات وتوجيهها لمصلحتها. «إن التمويل من أجل مشاركة الدول النامية في المفاوضات- غير مضمون، لذا فعادة ما يكون الممثلون في حالة من عدم التيقن من مشاركتهم حتى اللحظة الأخيرة، وعادة ما يصلون وهم غير مستعدين وتستنفيذ قواهم في العديد من الاجتماعات وبالتالي فإن آثار ذلك على

وعليه إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمفاوضات متعددة الأطراف فكيف هو الأمر بالنسبة للمفاوضات الثنائية أو الجهوية؟ وأيضاً عند تطبيق التعهدات؟ معظم الاتفاقيات الثنائية والجهوية لم تشارك فيها الدول النامية بشكل فعال ذلك أن الوثائق المختلفة المتعلقة بتلك الاتفاقيات قد تم تحضيرها مسبقاً من طرف الدول المتقدمة وهي في معظمها معيارية (مثل اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط) ولا يتم التفاوض في بنودها إلا فيما هو ثانوي، أضف إلى ذلك أن معظم الدول النامية لا تقوم مسبقاً بتقييم الآثار المترتبة عن التزاماتها قبل التوقيع عليها، كما أن هذه الاتفاقيات لا يتم إشراك المجتمع المدني فيها وجماعات الضغط والخبراء فيها ذلك أنها عادة ما ينظر إليها على أنها عمل تقني بحيث يمكن للتكنوقراطيين التكفل به، وهذا بالرغم من أن المجتمع ككل سيحمل أعباء تلك الالتزامات.⁶

ونظراً إلى عدم تكافؤ علاقات القوى في المفاوضات الثنائية والجهوية فعادة ما تكون الالتزامات المتضمنة في الاتفاقيات تتجاوز حدود ما توصلت إليها الاتفاقيات متعددة الأطراف في إطار WTO وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار وحماية الملكية الفكرية. ومرد ذلك إلى أن الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة تؤسس مفاوضاتها الثنائية والجهوية على فكرة أن ما التزمت به أطراف التفاوض في إطار WTO هو الحد الأدنى ولا حاجة إلى التفاوض حوله. فالمفاوضات الثنائية والجهوية في نظرها يجب أن تكون حول ما هو أعلى وأوسع من ذلك نظراً إلى أن اتفاقيات WTO تمثل بالنسبة لها الحد الأدنى من التعهدات.⁷

وكأحسن مثال على ذلك الاتفاقيات الثنائية الجهوية التي أبرمتها الولايات المتحدة مع العديد من دول أمريكا الجنوبية والأردن وسنغفورا وغيرها. فنجد مثلاً في الاتفاقيات الثنائية حول الاستثمار (BIT) بأنها تتجاوز بكثير اتفاقية TRIMS وخاصة منها فيما يتعلق بشروط إداء الاستثمار (Performance Requirements) التي عادة ما تستعملها الدول الضعيفة كوسيلة لنقل التكنولوجيا وتحفيز أنشطة البحث والتطوير والتكوين، وهي شروط لا تمنعها اتفاقية TRIMS أو TRIPS. غير أن الجيل الأخير من اتفاقيات BITs وخاصة منها التي كانت فيها الولايات المتحدة طرفاً تمنع مثل هذه الشروط مما يحد من صلاحيات الدول النامية في صنع سياسات تشجيع عن طريق نقل التكنولوجيا إليها عن طريق FDI. فالدول المتقدمة ترى بأن حماية الملكية الفكرية شرط أساسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، وبالتالي فإن التزام البلدان النامية بتطبيق TRIPS تمنح للمستثمر الأجنبي ضماناً أحسن من الضمانات التي تمنحها القوانين المحلية لها ذلك أن التجربة بينت على أن هذه الأخيرة عادة ما تتعرض للتغير وفي معظم الأحيان لا تطبق بشكل فعال و عادل. وعليه فإنه من صالح البلدان النامية توقيع اتفاقية TRIPS ووضعها حيز التنفيذ حتى تستطيع جذب FDI وما يصحبها من آثار اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية. غير أن التجربة أيضاً تؤكد على أن توفر هذا الشرط لا يعني بالضرورة انسياب وتدفق FDI.⁸ كما أنه يخفي في نفس الوقت عدم التزام الدول المتقدمة بتعهداتها في اتفاقية TRIPS والمتمثلة خاصة في العمل على تحفيز شركاتها

نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وهو الأمر الذي أدى بالدول النامية خلال الندوة الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة إلى إعلان العديد من التحفظات حول اتفاقية TRIPs وخاصة فيما يتعلق بالصحة العمومية ونقل التكنولوجيا. وبالرغم من تكليف مجلس WTO بالبحث في ميكانزمات عملية لتنفيذ التزامات الدول المتقدمة في هذا المجال، إلا أن الأمر لا يزال قيد الدراسة. مما يعني أنه في ظل علاقات القوى السائدة حاليا وفي ظل تشتت الدول النامية، فإن تطبيق الدول الصناعية لالتزاماتها في هذا المجال سيبقى حلما يراود الدول النامية.

2- حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الجهوية والثنائية:

بالرغم من التحذيرات المتتالية⁹ من الكثير من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وبعض الحكومات وممثلي المجتمع المدني وحتى اللجنة الحكومية البريطانية حول الملكية الفكرية¹⁰ من الآثار السلبية التي قد تنجم عن تطبيق اتفاقية TRIPs على المصلحة العامة للدول النامية وخاصة في مجالات الصحة العمومية والفلحة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتعليم ونقل التكنولوجيا، فإن الدول المصنعة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستمر في فرض ضغوطاتها على الدول النامية في اتجاه الإسراع في تطبيق بنود الاتفاقية والعمل على مختلف المستويات (الدولية والجهوية والثنائية) لمراجعة بعض بنود الاتفاقية على أساس القانون الأمريكي لحماية الملكية الفكرية. والواقع ان الاستراتيجية التفاوضية للولايات المتحدة حول الملكية الفكرية سواء على المستوى متعدد الأطراف أو الجهوي أو الثنائي محددة وموجهة بالقانون الأمريكي Public law 107-210.Aug.2002¹¹ " الذي يحدد صراحة أهداف الولايات المتحدة في مجال الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وهذه الأهداف مرتبة كالتالي:

- 1- دعم الحماية الفعلية والمناسبة لحقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال:
- العمل على التعجيل بتطبيق بنود اتفاقية TRIPs كاملة من طرف كل أعضاء WTO .
- 2- العمل على ان تكون نتائج المفاوضات المتعددة أو الثنائية في مجال الملكية الفكرية لا تقل عما يضمنه القانون الأمريكي.
- 3- ضمان حماية قوية للتكنولوجيات الناشئة.
- 4- العمل على أن تساير بنود الاتفاقيات التطور في الميدان التكنولوجي.
- 5- ضمان التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات المبرمة.
- 6- ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في دخول الأسواق.

فالولايات المتحدة إذا تحاول من خلال الاتفاقيات الثنائية والجهوية تحقيق ما لم تتمكن منه من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، ذلك أن اتفاقية TRIPs تنص صراحة على إلزامية معاملة الاجانب على قدم المساواة مع المواطنين (أي تعميم مبدأ الدولة الأكثر تفضيلا).¹² هذا يعني أن موافقة بلد ما من خلال اتفاقية ثنائية أو جهوية على تعهدات إضافية عن تلك الواردة في TRIPs يؤدي تلقائيا إلى استفادة مواطني البلدان الأخرى من نفس التعهدات حتى وإن كانت تلك البلدان ليست طرفا للاتفاق (أي تطبيق مبدأ عدم التمييز). وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تكلف الولايات المتحدة نفسها كل هذا العناء مادامت نتائج المفاوضات سيستفيد منها الجميع بدون تمييز؟. الواقع أن الولايات المتحدة تستغل الاتفاقيات الثنائية والجهوية في المفاوضات متعددة

دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية.....د علي همال
الأطراف، ذلك أن البلدان التي التزمت بتعهدات إضافية عما تنص TRIPs¹³ يصبح من
صالحها إدراج تلك التعهدات في الاتفاقيات متعددة الأطراف حتى تتمكن من الاستفادة
منها.

وعليه نتيجة للضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة أثناء المفاوضات الثنائية
والجهوية تمكنت من إلزام العديد من البلدان النامية بالموافقة على توسيع مجال
الالتزامات خارج إطار اتفاقية TRIPs التي تعتقد الولايات المتحدة بأنها لا تمثل إلا الحد
الأدنى من مستوى الحماية للملكية الفكرية وأن موافقتها عليها كان يهدف إلى ربح
الوقت لمراجعتها في وقت لاحق في اتجاه ما هو أعلى وأقرب إلى القانون الأمريكي في
هذا المجال. وقد تمثلت هذه الجهود الإضافية خاصة في:

1- توسيع نطاق الملكية الفكرية (مثل على ذلك حماية بنوك المعلومات غير
الأصلية)¹⁴.

اعتماد معايير أوسع من التي نصت عليها TRIPs (مثل : تمديد فترة حماية
العلامات التجارية وحقوق المؤلف).

إلغاء اختيارات بين البدائل التي تمنحها TRIPs للدول الأعضاء (مثل على ذلك
إلزامية حماية تنوع النباتات من خلال نظام UPOV فقط).

تضييق نطاق الاستثناءات التي تمنحها TRIPs (وأحيانا إلغاء البعض منها كلية)
للبلدان الأعضاء خاصة في مجال الصحة العمومية والأمن الوطني.

2- القبول بإمكانية التقاضي في حالة النزاع في مجال الملكية الفكرية أمام قضاء
البلد الذي ينتمي إليه ذوي الحقوق.

بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة خلال المفاوضات على الدول
النامية فإنها أيضا عادة ما تستعمل البند 301 (Section 301) من القانون الأمريكي الذي
يصنف البلدان حسب موقعها من ذلك التصنيف. ولقد أصبحت الولايات المتحدة تستغل
هذا البند كورقة ضغط على بعض البلدان حتى أثناء المفاوضات كما حدث مع العديد من
دول أمريكا الجنوبية.¹⁵

يبقى أن نتساءل عن المنافع التي تجنيها البلدان المصنعة وبالأخص الولايات المتحدة
من تعزيز حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وما هي الآثار أو التكاليف التي
تترتب عن ذلك بالنسبة للدول النامية؟ التفوق التكنولوجي التي تتمتع به الدول المصنعة
عموما والولايات المتحدة خاصة يدفعها إلى العمل على جني ثمار ذلك التفوق عن
طريق تحميل أكبر قدر ممكن من تكاليف البحث العلمي والتكنولوجي للدول الأخرى
وخاصة النامية منها وأيضا عن طريق تعظيم العوائد على المنتجات التكنولوجية. ومع
تزايد تكاليف البحث والتنمية والتوجه المتسارع نحو خصوصية الأنشطة المتعلقة بالبحث
في القطاع العمومي من جامعات ومراكز بحث أصبحت هناك حاجة إلى تحقيق الربح
منها لتحفيز الاستثمار فيها وذلك للحفاظ على التفوق التكنولوجي ورفع القدرة التنافسية
لها في السوق العالمية. أما بالنسبة للآثار الاقتصادية المحتملة على الدول النامية فإنها
ستكون تختلف من بلد إلى آخر نتيجة للتمايز فيما بينها من حيث مستوى التنمية
التكنولوجية والاقتصادية، حيث أنه من المحتمل أن تؤدي في الأمد الطويل بالنسبة
للبلدان المتقدمة منها كالهند والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية إلى تحفيز الابتكار فيها،

بينما ستواجه البلدان الأكثر فقرا وتخلفا تكنولوجيا تكاليف وعوائق إضافية دون الانتفاع بثمار موازية.

ونظرا إلى أن بنود الاتفاقيات الثنائية والجهوية في مجال حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تختلف من اتفاقية إلى أخرى وأن معظم هذه الاتفاقيات حديثة العهد جدا، فإن تقييم الآثار المالية المحتملة ستتوقف على الالتزامات الواردة في اتفاقية TRIPS سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة.

نظرا لحدوث الاتفاقية التي لم تدخل حيز التنفيذ في معظم الدول النامية إلا سنة 2000، حيث أن الاتفاقية لا تزال في طور التطبيق فيها وصناعاتها في طور التكيف، فإن الأدلة العملية عن آثار تطبيقها لا تزال قليلة جدا ولا يمكن الاستدلال بها علميا. وبالرغم من هذا فإنه يمكن الاستدلال عن الآثار المالية المحتملة لتطبيق اتفاقية TRIPS من خلال النماذج القياسية المتوفرة حاليا. ويمكن تصنيف هذه الآثار إلى نوعين:

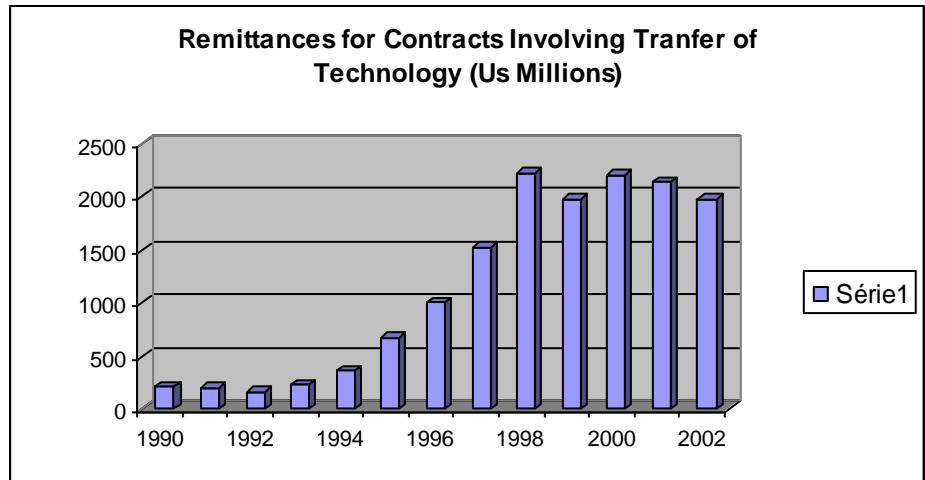
أ- تكاليف تتعلق ببناء المؤسسات وتعديل القوانين وتكوين الإطارات بغرض الاستجابة للالتزامات التي تفرضها الاتفاقية وضمان تطبيقها ميدانيا، ويمكن أن نعبر عنها باختصار بتكاليف إدارة الاتفاقية. ولقد قامت UNCTAD في 1996¹⁶ بتقديم تقديرات لمثل هذه التكاليف للدول النامية المختلفة. وبناء على ذلك قدمت توصيات تؤكد فيها على ضرورة تقديم المساعدة المالية والفنية لتحفيزها للانضمام إلى الاتفاقية والعمل على تطبيقها. ويمكن تقديم أمثلة على ذلك، حيث تقدر UNCTAD التكاليف الثابتة الإضافية في حالة الشيلي ب 718000 دولار والتكاليف المتغيرة السنوية بحوالي 837000 دولار. أما بالنسبة لمصر فقدرت التكاليف الثابتة بحوالي 800000 دولار والسنوية بحوالي مليون دولار. أما بالنسبة للدول ذات مستوى التنمية البشرية الضعيفة فإن التكاليف الثابتة قد تزيد عن 2 مليون دولار. ويبدو من خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي في 1999¹⁷ أن هذه التكاليف ستكون أعلى بكثير من تقديرات UNCTAD من جهة كما أنها تفوق قدرات الكثير من الدول النامية من حيث الوسائل البشرية والمالية.

ب - أما النوع الثاني والأهم من التكاليف فيتعلق بالرعب الذي سيحول من البلدان النامية نحو البلدان المصنعة مقابل استغلالها لبراءات الاختراع المسجلة بها، ذلك أن جلها يعود إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه وحتى الدول النامية الأكثر تقدما كالبرازيل والمكسيك لا تمثل فيها براءات الاختراع الممنوحة لمواطنيها إلا نسبة ضعيفة جدا من إجمالي ما سجل بهما. ففي سنة 1996 مثلا، كانت هذه النسبة في البرازيل 8% وفي المكسيك لم تتجاوز 1.3%¹⁸ كما تبين إحصائيات WIPO في سنة 2000 بأن نسبة طلبات براءة الاختراع لمجموع الدول النامية الأعضاء بها لم تتجاوز 3.5% من الإجمالي لنفس السنة¹⁹.

وعليه فما دامت الدول النامية ليست منتجة بل مستهلكة لاختراعات الدول المتقدمة، فما هي التكاليف التي ستنتج عن تطبيقها لاتفاقية TRIPS ؟ إن تطبيق الدول النامية للاتفاقية سيؤدي حتما إلى الزيادة في التحويلات المالية منها نحو الدول المصنعة المصدرة للتكنولوجيا وستختلف هذه الزيادة من بلد إلى آخر حسب مستوى اندماجه في السوق العالمية ومستواه الاقتصادي ومتوسط الدخل الفردي. ولتقدير هذه التحويلات

الإضافية قام McCalman بتطبيق نموذج قياسي بين فيه مدى استفادة الدول النامية المصدرة للتكنولوجيا من جهة والتحويلات الإضافية إلى الخارج من بعض الدول النامية في حالة الوفاء بالتزاماتها تجاه براءة الاختراع كما تنص عليه اتفاقية TRIPs. وكمثال على ذلك ستكون التحويلات الصافية الإضافية بأسعار سنة 2000 إلى الولايات المتحدة 19.1 مليار دولار بينما ستكون التحويلات الإضافية إلى الخارج من كوريا الجنوبية أكثر من 15.3 مليار دولار والصين ما يزيد عن 5.1 مليار دولار والمكسيك 2.55 مليار دولار والهند ما يقرب من مليار دولار²⁰.

وتدل الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بالبرازيل بأن التكاليف الفعلية لنقل التكنولوجيا إليها منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تضاعفت المرات العديدة مقارنة عما كانت عليه قبل ذلك وهذا ما يبيئه الشكل الموالي.



Source: Brazilian Central Bank Annual Reports

خاتمة:

إن لب مشكلة التكنولوجيا يكمن في أنه بينما تنظر إليها الدول النامية على أنها وسيلة ضرورية للتنمية الاقتصادية والبشرية تنظر إليها الدول المصنعة على أنها وسيلة للميزة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وعليه فإن التوافق بين المصالح المتعارضة والمتبادلة - مثلا عن طريق تمويل عمومي وطني، ثنائي أو إقليمي أو دولي مناسب- هو الذي قد يضمن التطبيق المتكافئ لاتفاقية TRIPs وغيرها من الاتفاقيات في هذا المجال. وبدون هذا التوافق وفي ظل علاقات القوى السائدة حاليا فإن تطبيق الدول المتقدمة لالتزاماتها وتعهداتها في هذا المجال سيبقى مجرد حلم يراود الدول النامية.

وعليه حتى تنفادى الدول النامية تحميل نفسها تكاليف إضافية يمكن التوصية بما يلي:

1- العمل جماعيا على تحقيق مطالب الدول النامية المقدمة في الندوة الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة.

العمل جماعيا على أن تلتزم الدول المصنعة بتعهداتها في اتفاقية TRIPs وخاصة

منها المتعلقة بتحفيز نقل التكنولوجيا للدول النامية.

2- رفض اقتراح الدول المصنعة برفع معايير حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة إلى المستوى المعمول به فيها ذلك أن الدول النامية بما فيها المتقدمة نسبيا تواجه عجزا كبيرا في مجال إنتاج التكنولوجيا وهو ما يعني أن تنتهج التطبيق التدريجي لحماية الملكية الفكرية تماشيا مع تحولها من مستهلك إلى منتج كما فعلت في الماضي القريب الدول المصنعة حاليا.

3- تفادي التفاوض حول الملكية الفكرية في الاتفاقيات الثنائية والجهوية وذلك نظرا لعدم توازن القوى بينها وبين الدول المتقدمة.

4- العمل على التقييم المسبق للآثار المحتملة لكل بند موضوع التفاوض على الاقتصاد المحلي والعمل على إشراك أكبر قدر ممكن من المجتمع في التقييم حتى تتفادى الدول النامية تحمل تكاليف بالإمكان تفاديها.

الهوامش:

¹ - WTO Secretariat, (2003) : "The changing landscape of RTAs", Seminar on Regional Trade Agreements and The WTO (14 November 2003), Geneva.

http://www.WTO.Org/english/tratop_e/region_e/sem_nov03_e/sem-nov03-prog-e.htm. UNCTAD(2004): "Issues related to International Agreements", TD/B/COM.2/54. Geneva.

² - Ibid.

³ - For more details, see eg.: P.J Lloyd & D.MacLearn, " The case for free trade and the role of RTAs" in WTO (2003), Seminar on Regional Trade Agreements and the WTO, op.cited, pp.21-22.

⁴ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003): تقرير التنمية البشرية لعام 2001 : ص 15 .

⁵ - Ibid.

⁶ - for more details on bilateral and RTAs in South America see D. Vivas- Eugui, " Regional and Bilateral Agreements and a TRIPS-Plus World : The Free Trade Area of the Americas (FTAA)" , 2003: Quno, Geneva, PP.5-9 and 12-13.

⁷ - More about this will be discussed in the next section on IPR.

⁸ - See. eg. Eugui, op.cited, and J. Drexl; " International competition law- a Missing link between TRIPs and Transfer of technology" in WIPO-WTO Joint Workshop (17 sept. 2003): Intellectual Prosperity Rights and Transfer of technology", Geneva, pp.1-6.

⁹ - Drexl, op.cited. pp.1-2.

¹⁰ - Commission on Intellectual Property Rights, Sept.2002: Intellectual Property Rights and Development Policy, London.

¹¹- http://www.tpa.gov/107_210.pdf.

¹² - Article 4 of the TRIPs Agreement Provides for the Immediate and Unconditional Extension to nationals of all Members " any advantage, favour, privilege or Imminity" granted to the protection of IPRs to nationals of any country....

¹³ - The so-called TRIPs_Place.

¹⁴ - Protection of non-original data bases.

¹⁵ - For more details see DRAHOS,p., dec.2001 " Bilateralism in Intellectual property", Oxfam policy paper, <http://www.oxfam.org.uk/policy/papers/bilateral.html>.

¹⁶ - UNCTAD, 1996: The TRIPs Agreement and Developing Countries, Geneva.

17 – Finger, J., and P. Schuler, 1999: “ Implementation of Uruguay Round Commitments: The Development Challenge”, World Bank, Washington.

18 – World Bank, 2002: Global Economic Prospects 2002, Op.Cited. P.136.

19 – WIPO, 2000: Information Note ,the Patent Cooperation Treaty (PCT) in 2000)<http://cnrs.fr>. P.9.

20 – McCalman, Philp, 2001: “ Reaping what you sow: A an Empirical Analysis of International Patent Harmonization”, J. of International Economics. 55: 161 – 186. and Maskus, K; 2000: Intellectual Property Rights in the Global Economy, Institute for International Economics, Washington .